

Distr.: General
13 April 2000
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية المستدامة

الدورة الثامنة

٢٤ نيسان/أبريل - ٥ أيار/مايو ٢٠٠٠

استعراض أعمال اللجنة الفرعية للموارد المائية التابعة للجنة التنسيق الإدارية

مذكرة من الأمين العام

- ١ - أقرت لجنة التنمية المستدامة في دورتها السادسة بالمهام المهمة لوكالات وبرامج الأمم المتحدة وغيرها من الهيئات الدولية في مساعدة البلدان النامية على تنفيذ برامجها وسياساتها المتعلقة بالتنمية والإدارة والحماية المتكاملة. ودعت اللجنة أيضا اللجنة الفرعية للموارد المائية التابعة للجنة التنسيق الإدارية، بصفتها مدير المهام المكلف بتنفيذ الفصل ١٨ من جدول أعمال القرن ٢١، إلى الإسراع في تنفيذ الفصل ١٨ من خلال النظر في اتخاذ إجراءات من ضمنها: (أ) تحديد الثغرات أو التناقضات الموجودة في تنفيذ برامج المنظمات التي تتألف منها وذلك بتقييم السمات الرئيسية لتنفيذ تلك الأنشطة وفعالية التنفيذ وكفالة إضافة تعميم المنظورات الجنسانية على الوجه المناسب، (ب) وزيادة الكفاءة في إنجاز البرامج وإمكانيات البرمجة المشتركة؛ (ج) وتقصي إمكانيات الترتيبات التعاونية، ومراعاة الخبرة المكتسبة، عندما يقتضي الأمر، في البرامج القائمة في منظومة الأمم المتحدة.
- ٢ - ودعت لجنة التنمية المستدامة في مقررها ١/٦، والذي أحاطت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية علما به في مقررها ٢١٧/١٩٩٨، الأمين العام أيضا إلى تقديم تقرير إلى اللجنة، قبل انعقاد دورتها الثامنة، عن ما أحرزته اللجنة الفرعية من تقدم، بصفتها مدير المهام المكلف بتنفيذ الفصل ١٨ من جدول أعمال القرن ٢١، في الأنشطة المذكورة أعلاه^(١).
- ٣ - واستجابة إلى هذا الطلب، قررت اللجنة الفرعية في دورتها التاسعة عشرة في عام ١٩٩٨ الاستعانة بخدمات استشاري مستقل ليساعد اللجنة الفرعية في استعراض طرق عملها، وأن يسهم بذلك أيضا في تحضير تقرير الأمين العام المذكور أعلاه^(٢). وتم الاتفاق أيضا على أن يقوم الاستشاري بما يلي: (أ) إجراء تحليل لتحديد الثغرات وجوانب التداخل والتناقضات الهامة في البرامج الحالية، بناء على الوثائق ذات الصلة والتقييمات الذاتية الواردة من المنظمات الأعضاء في اللجنة الفرعية ومقابلات التقييم التي

وحدد التقرير أربعة خيارات محتملة: (أ) استمرار الوضع الراهن، (ب) وتحسين إجراءات اللجنة الفرعية؛ (ج) وتحسين الإجراءات وتحديد أولويات جديدة منها مقترحات للحصول على ما يلزم من موارد إضافية؛ (د) وحل اللجنة الفرعية إذا نظر في آليات تنسيق أخرى تتعلق بالمياه العذبة. ونظرا إلى أن الخيارين (أ) و (د) قد رفضتهما اللجنة الفرعية بوجه عام، فإن معظم المناقشات التي تلت ذلك ركزت على ضرورة تحسين الإجراءات.

٦ - ووافق أعضاء اللجنة على أن الإجراءات الحالية تحتاج، بوجه عام، إلى تحسينات كبيرة وأنه ينبغي تقصي أولويات جديدة، فضلا عن تحديد مجالات أنشطتها الأساسية، بما في ذلك تنفيذ الفصل ١٨ من جدول أعمال القرن ٢١ ونشر تقرير كل سنتين عن تنمية المياه في العالم. وتم التأكيد أيضا على أنه ينبغي للجنة الفرعية أن تركز على مزاياها النسبية مثل (أ) السلطة الأدبية لمنظومة الأمم المتحدة؛ (ب) وعلاقتها بالحكومات والعمليات الحكومية الدولية؛ (ج) وكونها أداة فعالة من أدوات الدعوة؛ (د) وقدرتها على تحديد سياسات ومسائل أرفع مستوى؛ (هـ) ودورها الحفاز في الدعاية للسياسات والمبادئ التوجيهية العالمية؛ (و) ودورها الفريد كمنتدى لمناقشة مختلف وجهات نظر شتى المنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والتي تقوم بدور في ميدان مصادر المياه العذبة.

٧ - واتفق أيضا على أن تتولى أمانة اللجنة الفرعية (التي توفر لها حاليا الأمم المتحدة/إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الخدمات على أساس عدم التفرغ) بروح مبادئة أكبر في تحديد وإبراز وتنسيق مسائل محددة وأنه ينبغي لجدول أعمال الدورات المقبلة أن تركز على بضع مسائل استراتيجية، بدلا من التركيز على جدول أعمال شامل. فإذا تقرر أن الأمانة تحتاج إلى تعزيز من أجل القيام بمهام أكثر، فإنه يتعين أيضا وضع خطة عمل لجمع التبرعات بهدف

جرت عبر الهاتف والبريد ومن خلال الاتصالات المباشرة؛ (ب) وتقديم توصيات بشأن الخيارات المتاحة لزيادة كفاءة البرامج والبرمجة المشتركة فيما بين المنظمات الأعضاء في اللجنة الفرعية؛ (ج) والتوصية بسبل تمكن اللجنة الفرعية من تحسين التعاون مع المؤسسات القائمة خارج منظومة الأمم المتحدة والتي تقوم بأعمال مهمة في ميدان الموارد المائية، مثل الشراكة العالمية للمياه، والمجلس التعاوني لإمدادات المياه والمرافق الصحية والمجلس العالمي للمياه؛ (د) وأن يراعي في التحليل والتوصيات الخبرة ذات الصلة المكتسبة في البرامج القائمة لمنظومة الأمم المتحدة بما في ذلك الجهود المبذولة لتعميم المنظورات الجنسانية الملائمة.

٤ - ووافقت اللجنة الفرعية أيضا في دورتها التاسعة عشرة على أنه بغية مساعدة اللجنة الفرعية في تعزيز قدرتها على القيام بالمهام المناطة بها من قبل اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتنمية المستدامة، بما في ذلك تنفيذ التوصيات المنبثقة عن الدورة السادسة للجنة، فإنه ينبغي للاستشاري أن يقوم أيضا بما يلي: (أ) تحليل الإجراءات وطرق العمل والمخرجات الحالية للجنة الفرعية بالنسبة لاختصاص ولطرق عمل لجان فرعية أخرى تابعة للجنة التنسيق الإدارية، ولا سيما اللجنة الفرعية المعنية بالتغذية واللجنة الفرعية المعنية بالمحيطات والمناطق الساحلية؛ (ب) ودراسة الخيارات المتاحة لتحسين الاتصال بين اللجنة الفرعية وأصحاب المصالح في قطاع المياه ووفود الدول الأعضاء في الأمم المتحدة؛ (ج) والتوصية بوسائل تمكن اللجنة الفرعية من تحسين دورها التنسيقي وتحسين الشفافية وذياع صيت أعمالها والإسراع في تنفيذ الفصل ١٨ من جدول أعمال القرن ٢١.

٥ - وقامت اللجنة الفرعية في دورتها العشرين، المعقودة في جنيف في الفترة من ٤ إلى ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، بدراسة مشروع التقرير الأول للخبرة الاستشارية.

الإجراءات داخل اللجنة الفرعية للسماح بأداء المهمتين الأساسيتين - الربط الشبكي على نطاق المنظومة والاستجابة لطلبات الهيئات الحكومية الدولية - بفعالية أكبر.

١٠ - ويشكك تقرير الخبرة الاستشارية أيضا بما يمكن للجنة الفرعية أن تقوم به إضافة إلى هاتين المهمتين الأساسيتين لتضيف شيئا ذا قيمة في عالم متعدد اللاعبين ومتعدد الأقطاب حيث الهدف المراد تحقيقه يتمثل في مزيج من السياسات والممارسات المستدامة والمنصفة من أجل الإدارة المتكاملة للموارد المائية على المستوى المحلي ومستوى أحواض الأنهار. وأكد التقرير أن الميزة النسبية للجنة الفرعية تتمثل في قدرتها على التأثير في السياسات والبرامج الحكومية لتحقيق الاتساق مع المعايير والقواعد المتعلقة بإدارة المياه العذبة والتي حددها منظومة الأمم المتحدة وغيرها من التوصيات والنتائج المتمخضة عن المؤتمرات والاجتماعات التي بحثت مسألة المياه أو المسائل المتصلة بالمياه. وارتأت أن هيئة الأمم المتحدة وعلاقة الثقة التي تقيمها مع الحكومات في جميع أرجاء العالم تعد وسيلة نافعة لتحقيق هذا التأثير. ولهذا ترتأي الخبرة الاستشارية أن جدول أعمال اللجنة الفرعية ينبغي أن يركز على تلك المسائل التي تتعدى قدرات عضو واحد من أعضاء المنظمة، والتي تعد منظومة لجنة التنسيق الإدارية الكيان التنظيمي الأكثر منطقية لها. ويخلص تقرير الخبرة الاستشارية إلى استنتاج مفاده أن اللجنة الفرعية تستطيع بتغيير طرق عملها وزيادة مواردها في الأمانة زيادة معقولة أن تعجل في تنفيذ الفصل ١٨ من جدول أعمال القرن ٢١.

١١ - وبعد مراجعة تقرير الخبرة الاستشارية في دورتها الاستثنائية المعقودة في لاهاي بتاريخ ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٠، اتخذت اللجنة الفرعية عددا من القرارات لتوصي بها اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتنمية المستدامة

الحصول على موارد مالية وبشرية إضافية. وأوصت اللجنة الفرعية (وأيدت اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتنمية المستدامة ذلك لاحقا) بأن تتألف دوراتها المقبلة من جلسة أساسية تستغرق ثلاثة أيام، وجلسة تستغرق يوما واحدا من أجل حلقات عمل مخصصة ومن يوم إضافي لإجراء مناقشات غير رسمية مع شركاء مختارين من خارج منظومة الأمم المتحدة. وبغية تنشيط الجلسة الأساسية التي تستغرق ثلاثة أيام، سيطلب إلى المنظمات الأعضاء المهتمة في اللجنة الفرعية أن تقدم خلاصات مؤلفة من صفحتين عن الأنشطة الحالية والمقبلة بغية تشجيع التعاون بين الوكالات. وتقرر أيضا أن ترفق بجميع البنود الموضوعية المدرجة في جدول الأعمال في الدورات المقبلة أوراق قضايا موجزة.

٨ - وطلبت اللجنة الفرعية إلى الخبرة الاستشارية أن تراعي القرارات المذكورة أعلاه عند إعداد المشروع النهائي لتقريرها، والذي سيناقش خلال الدورة الاستثنائية للجنة الفرعية والمزمع عقدها في آذار/مارس ٢٠٠٠ وأن تسهم في إعداد تقرير الأمين العام الذي سيقدم إلى لجنة التنمية المستدامة في دورتها الثامنة.

٩ - ويشير التقرير النهائي للخبرة الاستشارية إلى أنه نظرا إلى عدم وجود منظمة مركزية تابعة للأمم المتحدة تتولى المسؤولية العامة عن السياسة المتعلقة بالمياه العذبة، فإن اللجنة الفرعية تقوم بعملية الربط الداخلي للمنظومة بشبكة وتسهم في جمع معلومات عن أنشطة الأمم المتحدة وتعد تقارير عن مسائل واسعة النطاق تتصل بإدارة المياه. ويؤكد التقرير أن من الممكن تقديم حجة قوية تؤيد ضرورة إيجاد وظيفة تتمثل في ربط الأمم المتحدة بشبكة من الداخل، بيد أن قوة الحجة تتوقف على الإيمان بمركزية منظومة الأمم المتحدة. وتشكك الخبرة الاستشارية بقيمة التقارير المعدة للهيئات الحكومية الدولية بالموازنة مع الجهود المبذولة لإعدادها وتخلص إلى استنتاج مفاده أنه من الضروري تغيير

وذلك فيما يتعلق بالاستنتاجات الرئيسية السبعة الواردة في تقرير الخبرة الاستشارية. وفيما يلي هذه الاستنتاجات:

الاستنتاج ١:

١٢ - يجب على اللجنة الفرعية، سواء حصلت على موارد جديدة أم لم تحصل عليها، أن تغير طرق عملها للسماح بإقامة صلات أكثر فعالية أثناء الاجتماعات ولتصدر تقارير أكثر جدوى. وهذه القرارات التي يمكن الاتفاق عليها عن طريق البريد الإلكتروني ينبغي اتخاذها فوراً. ومن بين المسائل المحددة التي يمكن طلب الموافقة عليها فوراً ما يلي: تنظيم الاجتماعات، وإجراءات إقامة شبكة اتصالات، والإجراءات الكفيلة بتحقيق الشفافية والانضمام إلى العضوية. ولا ينبغي أن يُنظر في دورة اللجنة الفرعية السنوية إلا في المسائل الخاصة التي يتعذر التوصل إلى اتفاق بشأنها عن طريق البريد الإلكتروني.

١٣ - وأذنت اللجنة الفرعية في دورتها الاستثنائية الأمين أن يحاول بنشاط تأمين توافق في الآراء بشأن هذه المسائل وذلك حسبما يقتضي الأمر.

الاستنتاج ٢:

١٤ - ينبغي الحصول على موارد إضافية من لجنة التنمية المستدامة و/أو من المانحين؛ وستكون الحجة أكثر إقناعاً لو اعتمد جدول أعمال بالأنشطة.

١٥ - رغم أن اللجنة الفرعية أبلغت بأن لجنة التنمية المستدامة لا تمول الأنشطة المشتركة بين الوكالات، فإنه تم الاتفاق على ضرورة بذل مزيد من الجهود للحصول على موارد إضافية من المانحين، ولا سيما من أجل القيام بأنشطة ملموسة، كالتحضير لتقرير الأمم المتحدة المقبل الذي يصدر كل سنتين عن تنمية المياه في العالم. وستبحث مسائل أخرى خلال الدورة الكاملة المقبلة للجنة الفرعية.

الاستنتاج ٣:

١٦ - يجب أن تفي اللجنة الفرعية بالتزامها برصد الامتثال الوطني والدولي لأطر عمل السياسات العالمية، من خلال تقرير تنمية المياه في العالم مثلاً.

١٧ - اعتمدت اللجنة الفرعية هذه التوصية في دورتها الاستثنائية بعد أن تم الاتفاق على ضرورة بذل جهود لرصد التنفيذ الوطني والدولي (خلافاً لرصد الامتثال)، لا من خلال تقرير تنمية المياه في العالم فقط، بل ومن خلال أنشطة أخرى متصلة باستعراض الفصل ١٨ من جدول أعمال القرن ٢١.

الاستنتاج ٤:

١٨ - يمكن أن توافق اللجنة الفرعية على أنه عندما تحتاج المسائل إلى إجراء عاجل من قبل جميع الأعضاء أو بعضهم، يتعين على الرئيس أو الأمين أن يضطلع بدور حفاز بعد إجراء بعض المشاورات الداخلية.

١٩ - وافقت اللجنة الفرعية في دورتها الاستثنائية على هذه التوصية من جوانبها العامة، وأوصت كذلك بأن تطلب اللجنة الفرعية إلى إحدى المنظمات الأعضاء أو إلى مجموعة صغيرة من المنظمات أن تضطلع بدور قيادي باسم اللجنة الفرعية عندما يتم تحديد هذه المسائل العاجلة. وهذا ما حدث بالفعل في حالة المبادرات التي قامت بها اللجنة الفرعية في الآونة الأخيرة في مجالي تلوث مصادر مياه الشرب بمادة الزرنيخ والتحضير لأعمال الأساس الأولية ولكتيب تقرير تنمية المياه في العالم.

الاستنتاج ٥:

٢٠ - إذا قررت اللجنة الفرعية أن تقوم بسلسلة محسنة من الأنشطة، فإنه يلزمها اتخاذ خطوتين رئيسيتين: إجراء مناقشة لطرق العمل المقترحة ووضع جدول أعمال بالمواضيع المقترحة. وفيما يتعلق بالجانب الثاني، أوصت الخبرة الاستشارية بأن يُترجم برنامج عمل اللجنة الفرعية الأهداف

٢٣ - وافقت اللجنة الفرعية في دورتها الاستثنائية بالإجماع على هذه التوصية وأشارت إلى أن العلاقة بين المياه العذبة والمرأة ستبحث في ورقة قضايا سيقدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى اللجنة الفرعية في دورتها المقبلة، وستقوم اللجنة الفرعية عندها بالبت في التحضيرات للمسائل الجنسانية التي ستبحث في الدورة الموضوعية. وسيحدد أيضا تاريخ ومكان انعقاد الدورة الموضوعية في الدورة المقبلة للجنة الفرعية.

الاستنتاج ٧:

٢٤ - أوصيت اللجان الإقليمية بعقد اجتماع من أجل تحديد كيف يمكن لمخرجاتها وأنشطتها الحالية أن تفيد من التبادل بين الأقاليم. والباب مفتوح بالطبع لحضور منظمات أعضاء أخرى في اللجنة الفرعية، بيد أن محور التركيز ينبغي أن يكون برامج اللجان الإقليمية واحتياجاتها الإقليمية. إضافة إلى ذلك، ينبغي تخصيص وقت لكل دورة من دورات اللجنة الفرعية للتقارير التي تتناول الأحداث الجارية في الأقاليم وذلك بغية العمل من أجل تحقيق الإدارة المتكاملة للموارد المائية، وحل مسألة اقتسام إدارة المياه، والعمل على وضع هياكل إدارية لأحواض الأنهار.

٢٥ - ووافقت اللجنة الفرعية في دورتها الاستثنائية بالإجماع على الدور الهام الذي تضطلع به اللجان الإقليمية في أعمال اللجنة الفرعية. وأوصت بأن تعقد اللجان الإقليمية وغيرها من المنظمات الأعضاء المهمة اجتماعا فوراً قبل انعقاد دورات اللجنة الفرعية وذلك لبحث المسائل والأنشطة الإقليمية وأن تعد تقارير بالنتائج التي خرجت بها هذه الاجتماعات لعرضها على الدورة الرئيسية للجنة الفرعية. وينبغي أن يدرج أيضا في جداول أعمال الدورات المقبلة بند دائم لتناول المسائل الإقليمية، وذلك اعتبارا من دورتها المقبلة، المزمع عقدها بمقر اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في بانكوك، في الفترة من ١٦ إلى ٢٠

العالمية إلى ما يلي من آليات وأدوات قابلة للاستخدام على الصعيد الوطني، وأن يركز على الحكومات بصورة رئيسية: (أ) وضع دليل دولي لجمع البيانات عن المياه العذبة، (ب) ووضع إجراءات لتحديد وجود حالات عاجلة تتعلق بالمياه العذبة، (ج) وتحديد مصدر مرجعي وحيد عن معايير مياه الشرب، (د) ووضع مبادئ توجيهية موحدة عن نوعية المياه، (هـ) ووضع معايير إنشاء وإيصال وخدمة تتعلق بالمياه العذبة، (و) وإدماج أساليب وحقيقة الشفافية والتشاور العام في ممارسات الإدارة العامة، (ز) وخلق بيئة تمكّن المجتمع المحلي من المشاركة في بحث مسائل المياه، (ح) والاستثمار في المناطق المحيطة بالمناطق الحضرية.

٢١ - ورغم أن اللجنة الفرعية وافقت على أن هذه المواضيع وغيرها ستبحث بعناية أكبر في دورتها الكاملة المقبلة، فإن المنظمات الأعضاء أعربت عن استعدادها للقيام بدور ريادي في المجالات التالية: (أ) معايير مياه الشرب (منظمة الصحة العالمية)، (ب) والمبادئ التوجيهية المتعلقة بنوعية المياه (برنامج الأمم المتحدة للبيئة من خلال البرنامج العالمي لرصد نوعية المياه/العذبة)، (ج) ومشاركة المجتمع المدني (منظمة الأمم المتحدة للطفولة)، (د) والتحضير لتقرير تنمية المياه في العالم (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة)، (هـ) والمرأة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي). وفيما يتعلق بطرق العمل الجديدة التي اقترحتها الخبرة الاستشارية، قررت اللجنة الفرعية في دورتها الاستثنائية بحث هذه المقترحات بحثا تفصيليا خلال دورتها الكاملة المقبلة.

الاستنتاج ٦:

٢٢ - ثمة حاجة لأن تعقد اللجنة الفرعية دورة موضوعية لبحث المسألة التالية: "ما هي المسألة الجنسانية في مجال المياه العذبة وما هي الأمثلة الناجحة على إدماج المرأة في إدارة شبكات المياه؟"

تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠٠٠. ويمكن أن يركز البند الدائم المدرج في جدول الأعمال على المسائل المطروحة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وقامت اللجنة الفرعية أيضا بتشجيع اللجان الإقليمية على تنظيم حلقات عمل وركزت اجتماعات أخرى عُنت بالقضايا على موضوعات إقليمية.

٢٦ - ومن المزمع تقديم التوصيات النهائية للجنة الفرعية عن استعراض طرق عملها إلى لجنة التنسيق الإدارية عن طريق اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتنمية المستدامة. ولا يمكن تنفيذ التوصيات النهائية للجنة الفرعية بشأن استعراض طرق عملها تنفيذاً رسمياً إلا بعد أن توافق عليها رسمياً اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتنمية المستدامة.

الحواشي

(١) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٨، الملحق رقم ٩، الفصل الأول - بء (E/1998/29).

(٢) استناداً إلى اختصاصات الاستشاريين - المتفق عليها خلال الدورة التاسعة عشرة للجنة الفرعية - يشترط بالاستشاري (أ) أن يتمتع بخبرة دولية لا تقل عن ١٥ سنة في مجال التخطيط للموارد المائية، والتنمية والإدارة، (ب) وأن يكون لديه اطلاع واسع على هيكل المنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة وعملاتها وولاياتها، (ج) وأن يكون على علم واطلاع كاملين بالعمليات الحكومية الدولية المتصلة بالبيئة والتنمية. وبعد بحث مستفيض، قام أمين اللجنة الفرعية بالتشاور مع رئيس اللجنة الفرعية، باختيار السيدة مارغريت كاتلي كارلسون، التي تعد حجة مرموقة في ميدان موارد المياه العذبة وتمتد خبرتها الوظيفية الدولية ثلاثين عاماً في أعلى مستويات اتخاذ القرارات شغلت خلالها وظائف من بينها رئيسة المجلس التعاوني لإمدادات المياه والمرافق الصحية ونائبة المديرية التنفيذية لليونيسيف. وقامت إدارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة بتقديم دعم مالي للخدمات الاستشارية وذلك من خلال مركز موارد المياه والصحة البيئية في لندن ولوغورو التابع لهذه الإدارة.